منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد

د. عبد الرحمن التميمي/ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"

عقدت الورشة في رام الله / فلسطين

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٧

١.المقدمة والخلفية التاريخية

يرتبط مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية في الفكر السياسي بمفهوم جماعات المصالح (interest groups منذ ارسطو لا سيما في تناوله للعلاقة بين طبيعة النظام السياسي وصراع جماعات المصالح، مروراً بفلسفة هيغل حول المجتمع المدني خاصة اعتبار المجتمع المدني هو المستوى الوسيط بين العائلة والدولة.

غير ان أدبيات الفكر السياسي في المرحلة الثمانينات من القرن الماضي، جعلت من مفهوم المجتمع المدني إطارا يربط بين ثلاثة أبعاد هي : الديمقراطية (ومحورها توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات) والتنمية (تطوير البنيات المختلفة للمجتمع) والتسوية السليمة للنزاعات على المستوى الداخلي والخارجي (إيجاد معادل أخلاقي للحرب كما تصوره نورمان إنجيل وتطوير الإدارة السليمة للخلافات بين الافراد).

لكن الإبعاد الثلاثة تقوم على فكرة مركزية من حيث التعبئة لتحقيقها وهي الاختيارية في المشاركة.

وإشكالية المجتمع المدني ناجمة في أساس عن وجود مستويين من الولاء لدى الافراد: الأول وهو الولاء للدولة القومية والذي تبلور بشكل كبير بعد نشوء الدولة المعاصرة منذ مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨، وطور الأدب السياسي البرجوازي من وظيفة الدولة لا سيما تركيزه على مبدأ السيادة الداخلية والخارجية، اما المستوى الثاني فهو الولاء الفرعي للفرد والذي يتحرك طبقاً للمصالح، فيتركز في العائلة او المهنة او الحي او ما شابه ذلك.

ولما كان الولاء للدولة هو ولاء يقوم على العاطفة والتجريد من ناحية ويتسم بالشمول ويلقى إجماعاً بين المواطنين من ناحية أخرى ، فان الولاء الثاني يقوم على مصالح تتسم بالعينية من ناحية ويتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراره من ناحية ثانية، فالفرد لا يغير من انتمائه لولائه الا في حالات نادرة، ولكن كثيراً ما تغير من انتمائه للتنظيمات الاختيارية كالمهنة او الطبقة او الوضع الاجتماعي او الحي أو .....الخ.

وحيث ان مفهوم المجتمع المدني في شكله المتطور ارتبط بظهور الدولة القومية، التبست العلاقة بين الطرفين لدى المواطنين، مع أن كل منهما يساند الأخر، فنجد أن المجتمع المدني قوي في الدول القوية (الدول الصناعية) وضعيف في الدول الضعيفة (الوطن العربي مثلا).

٢. المؤسسات الاهليه والمجتمع

تصنف المنظمات التي تقع خارج دائرة السلطة " الدولة " والتي لا تهدف إلى الربح وتسعى لتحقيق المصلحة العامة والمبنية على المشاركة لمواطنين أحرار ، تصنف تلك المنظمات بأنها منظمات المجتمع المدني التي يجب أن تكون بعيدة عن البنى العضوية وتسعى للتأثير بالحيز العام .
يحدث الصراع بين منظمات المجتمع المدني والسلطة بمدى القدرة على التأثير بالحيز العام ، حيث تستخدم السلطة أدواتها السياسية والإدارية والأمنية بما أنها تحتكر استخدام القوة والعنف بالمجتمع كما تستخدم منظمات المجتمع المدني أدواتها المبنية على وسائل الإعلام والحشد والضغط والتأثير والرسالة والعريضة والمفاوضات والبيان وغيرها .
تبدأ منظمات المجتمع المدني بتحقيق تعديلاً في توازنات القوى عندما تهيمن رؤيتها الثقافية على الرأي العام وعندما تصبح روايتها ورؤيتها هي الأكثر مصداقية والتي تلتف حولها الجماهير بقطاعاتها الاجتماعية المختلفة ، من هنا فإن التراكم الثقافي الذي تحدثه هذه المنظمات له دور رئيسي بإقناع القطاعات الجماهيرية من أجل تحقيق عملية التغيير الاجتماعي سواءً من أجل توسيع مساحة الديمقراطية والحرية أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة .
يتميز نشاط المجتمع المدني بالقدرة على المبادرة واستخدام الوسائل الديمقراطية السلمية ، والتدرج في عملية التصعيد بما يتماشى مع القدرة على إقناع الرأي العام والقطاعات الاجتماعية المختلفة ، وممكن أن يتم البدء ببيان ثم ينتهى العمل بإضراب جزئي ثم مفتوح مثلاً من أجل تلبية قضية محددة لها علاقة بالحريات العامة أو بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ابو رمضان،٢٠١٣) .
.
من الهام قيام المنظمات الأهلية باعطاء نموذج بالحكم الديمقراطي الرشيد المبنى على المشاركة للفئات الاجتماعية المستهدفة وعلى آليات من الرقابة والمسائلة، عبر تفعيل عمل الهيئات الخاصة بالمؤسسة الأهلية بما يضمن الديمقراطية والانتخابات الدورية واعتماد تقارير دورية إدارية دورية ومدققة ، عندما تعطى المنظمات الأهلية نموذجاً جيداً بالشفافية والحكم الديمقراطي الرشيد فإنها ستصبح قادرة على القيام بدورها الرقابي عبر مسائلة السلطة التنفيذية والرقابة عليه بصورة مجتمعية .من الاهميه استعادة دور المنظمات الأهلية عبر تعزيز عملية الرقابة والمسائلة المجتمعية سواءً لدى حكومة غزة أو الضفة الغربية ، لان المواطن الذي يدفع الضريبة ويخضع إلى تشريعات

وسياسات وإجراءات من حقه المسائلة فيما إذا كانت تلك السياسات تخدم حقوقه المجتمعية بعيداً عن الاحتكار والسيطرة واستخدام الموقع لتحقيق النفوذ والامتيازات على حساب السواد الأعظم من المواطنين .

من حق المنظمات الأهلية أن تتساءل عن آلية اعتماد الضريبة ومصادر الموازنة وأوجه الصرف لها ، وكيفية التعامل مع الموارد الطبيعية ، وآليات تنفيذ المشاريع العامة ، وعمليات التعيين بالوظيفة العمومية ، والسياسات الخاصة بالمرأة والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية، و الأولوية التي تحظاها القطاعات الإنتاجية والتنموية والاجتماعية " كالزراعة، التعليم ، الصحة، والخدمات الاجتماعية " إلى جانب السياسات الصحية والتعليمية والتنموية العامة، بالإضافة إلى أداء البلديات وفي مجال الكهرباء والاتصالات وغير ذلك .

٣.بعض ملامح المؤسسات الاهليه الفلسطينيه

سيتم التركيز هنا على دور المنظمات الأهلية كجزء من نسيج منظمات المجتمع المدني ، علماً بأن هناك أدواراً هامة تقوم بها كل من النقابات والأحزاب السياسية، على الرغم من تميز الأخيرة بأنها تسعى للوصول للسلطة أو المشاركة بها، أما النقابات والمنظمات الأهلية فليس لديها هذا السعي بما أنها أدوات فعل اجتماعي حقوقي ومطلبي بصورة رئيسية ، ولكن جهدها ودورها بالضرورة يساهم في منع استحواذ الدولة وسيطرتها على حقوق الأفراد والمواطنين بالاستناد على المرجعية القانونية المبنية على سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، والمستندة إلى دستور مدني وديمقراطي، إلى جانب استنادها إلى المكانة الاجتماعية والحقوقية المجتمعية التي تتمتع بها شبكة علاقاتها الحقوقية الدولية التي ترتكز على الشرعة الدولية لحقوق الانسان .

من الملاحظ أن خطاب المسائلة والمحاسبة وضمان الحكم الديمقراطي الرشيد تراجع بالسنوات الأخيرة ولعل هناك بعض الأسباب الموضوعية وراء ذلك تكمن بازدياد شدة الهجمة الاحتلالية وطغيان البعد الوطني على البعد الاجتماعي ، عبر ممارسات الاحتلال الاستيطانية والتوسعية والعنصرية إلى جانب حصار قطاع غزة و شن عدوانيين ووحشيين عليه خلال أربعة سنوات.

بالإضافة إلى حالة الانقسام التي أفرزت مظاهر وإجراءات أدت إلى تقليص مساحة الحريات الخاصة بالرأي والتعبير والتجمع السلمي والاستهداف على خلفية الانتماء السياسي ومنع الصحف ووسائل الإعلام التي تعود للطرف الآخر .. إلخ من الإجراءات والممارسات التي دفعت المنظمات الأهلية للعمل تحت أولوية الدفاع عن الذات في مواجهة انعكاسات الانقسام التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في تراجع مساحة الحرية

والديمقراطية بالوطن أي بالضفة الغربية وقطاع غزة .(ابو رمضان،٢٠١٣)
لقد ساهم انقسام مؤسسات السلطة من خلال وجود حكومتين وجهازين للقضاء واعتماد قرارات بفعل القانون من قبل الرئيس أبو مازن وكذلك سن تشريعات عبر كتلة الإصلاح والتغيير في قطاع غزة دون إشراك الكتل البرلمانية الأخرى ساهم بصورة فاعلة في تشويه البيئة التشريعية والقانونية، وأضفى أجواء من الإحباط على المنظمات الأهلية والحقوقية التي تستهدف التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات ، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك في ظل بنية مؤسسة منقسمة ، وقوانين وسياسيات توظف لتعزيز الحكومة برؤية خاصة وليس بالضرورة برؤية مبنية على مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والعدالة .
لقد ساهمت القيود المفروضة على المنظمات الأهلية والناتجة عن حالة الانقسام بتراجع دورها الرقابي على الاداء العام ، فبالوقت الذي يوجد حق للسلطة التنفيذية بالرقابة على عمل المنظمات الأهلية وفق قانون الجمعيات رقم ١/٢٠٠٠ ، فيوجد حق للمنظمات الأهلية بالرقابة على الأداء العام للسلطة من خلال متابعة الأنظمة والتشريعات والسياسات والموازنات والأداء الخاص بالحقوق سواءً السياسية المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا هو أحد الأدوار الرئيسية للمنظمات الأهلية ، التي يجب أن لا تكتفي بتقديم الخدمات فقط بل بالتأثير بالسياسات والقيم بحيث يتم تعزيز حالة الديمقراطية والحريات العامة والحقوق الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة بالمجتمع .
تحتاج المنظمات الأهلية لاستعادة دورها الخاص بالرقابة وذلك من أجل متابعة الأداء العام للحكومتين في غزة والضفة الغربية وبالاستناد إلى القانون الأساسي كمرجعية للحكم على الأداء علماً بأن الدور الرقابي للحكومتين تراجع في مسائلته للوزراء ومتابعة الشؤون العامة ، مما عزز من عملية التفرد في ظل غياب آليات المسائلة والمحاسبة ، علماً بأن عمل هيئة الرقابة أو مكافحة الفساد بالضفة الغربية كان موسمياً ومؤقتاً ولم يأخذ الطابع المنهجي والمستمر، بالوقت الذي لم نسمع عن هيئة لمكافحة الفساد في قطاع غزة ، أو قيام كتلة الاصلاح والتغيير بحجب الثقة عن أحد الوزراء أو مسائلته أمام وسائل الاعلام (تميمي ٢٠١١،ابو رمضان ،٢٠١٣)

٣.ملامح المؤسسات الاهليه قبل اوسلو

١. الارتباط القوي بين منظمات العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني، مؤسسات أهلية نقابات، لها ارتباط وثيق بمنظمات حزبية.
٢. اتسمت البرامج لمؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني بملامح ومؤشرات سياسية (مهرجانات، عمل تطوعي).

٣. التنافس الشديد بين مكونات المجتمع المدني على أسس سياسية.
٤. خلو البرامج من الرؤى بعيدة المدى وهذا انعكاس لضبابية الرؤيا والحالة غير المستقرة التي عاشتها منظمة التحرير
٥. ضعف الترابط بين البرامج المحلية والوطنية ومع ما يدور في العالم حيث لم تستفد الشعوب العربية ولا الشعب الفلسطيني من حاله ماسي بالموجه الثالثة لديمقراطيه.
٦. وجود تأثير واضح وكبير لمنظمة التحرير على مؤسسات المجتمع المدني(النقابات وغيرها
٧. بروز قيادات مؤسساتية وتجنب مؤسسات.

٤. ملامح المؤسسات الاهليه في فترة أوسلو (٩٥ – ٢٠٠٤)

١. بروز الرؤى الاجتماعية والتنموية وتراجع الرؤيا السياسية الى الرتبة الثانية.
٢. التركيز على برامج ذات طابع تنموي بدون التدقيق في محتواها السياسي.
٣. بروز قوة جديدة لتنافس معها وهي السلطة الوطنية ولذلك بدأت ملامح وحدة المؤسسات بصورة مقبولة في مواجهة رؤية السلطة الوطنية السياسية والتنموية واتسمت العلاقة بين الرفض والتقبل بلا كراه والاحتواء والشراكة المشروطة.
٤. انفكاك جزئي لترابط بين قيادات العمل الأهلي والفصائل السياسية.
٥. وأصبحت السلطة الوطنية صاحب اكبر قطاع من مؤسسات المجتمع المدني ولهذا برزت فئة من المؤسسات يصعب تصنفها لمؤسسات مجتمع مدني مما أدى الى تميع مقصود لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني.
٦. انتقلت مؤسسات المجتمع المدني من التأثير في السياسة الى التأثير في السياسات (تقديم ورقه مشتركة لمؤثرات التنمية.
٧. تنبهت المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني لضرورة التحالف .
٨. والمشاركة في قضايا عالمية ودمج القضايا الفلسطينية في الأجندة العالمية (المنتديات الاجتماعية، الشركة المتوسطية وغيرها).
٩. دخول مؤسسات ذات توجه ديني لمعالجة قضايا عرفت بأنها قضايا العلمانيين (المرأة، الانتخابات).
١٠. سرعة التغيير في تكيف مؤسسات المجتمع المدني مع المتغيرات السياسية والعالمية وهذا اوجد تشويش في رؤيتها وفقد الكثير منها للبوصلة الأساسية

١١. انسحاب عدد كبير من قيادة العمل الأهلي من المربع السياسي الى مربع القضايا الاجتماعية

١٢.

٥. البيئه السياسيه والاقتصاديه والمجتمعيه المناسبه للفساد

١,٥.اسباب داخليه

١. انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .

٢. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطةالتشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد .

٣. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

٤. وتزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كتلك التي مر بها الشعب العراقي عقب العدوان الأمريكي علي العراق (الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة وهو ما يمكن أن نطلق عليه العدالة الانتقالية) ويساعد ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .ومرحلة الدوله الرخوه كنموذج فسطين .

٥. ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية ضد الضالعين في قضايا فساد.

٦. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

٧. تحكم السلطة التنفيذية في كل ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢,٥.اسباب خارجية :

وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى

واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامها بتصريفبضائع فاسدة أو الحصول على العمولات مقابل تسهيل حصول شركات ومؤسسات خارجية على هذه الامتيازات دون وجه حق خاصة مشاريع الإعمار والبني التحتية في ظل غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية كإحالة عطاءات بطرق غير شرعية على شركات ذات علاقة بالمسئولين أو أفراد عائلاتهم أو إحالة العطاءات الحكومية على شركات معينة دون اتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كإعلان عنها أو فتح المجال للتنافس الحقيقي عليها أو ضمان تكافؤ الفرص للجميع والمحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية كقيام بعض المسئولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أسس القرابةأوالولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص أو قيام بعض المسئولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة أو مناطق جغرافية محددة على أسس عشائرية أو مناطقية أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية .

هناك أيضا الفساد الديني والفساد الأخلاقي ولكن سنقصر دراستنا حول الفساد السياسي يعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعاً المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب. ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.ويرى الكاتب محمد موسى شا طي في دراسته (الفساد السياسي الحوار المتمدن في ٢٠٠٦/٦/٧) أن أخطر أنماط الفساد ومظاهره الفساد السياسي أو فساد النخبة السياسية ويضيف أن معظم الدراسات تأتي به على رأس أو هو على قمة الهرم بين أنماط الفساد الأخرى (الإداري / الاقتصادي) وسبباً لهذه الأنماط من الفساد فأحد عوامل استمرارية من هم على السلطة من الفاسدين هو انتشار ثقافة الفساد على حساب مفاهيم النزاهة والعفة والأخلاق ... ويضيف الكاتب أن من علماء السياسة من عرف الفساد بأنه المرادف للقوة التعسفية بمعنى استخدام التعسف لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة ويرى أن هذا التعريف يحاكي الأنظمة الشمولية التي تقمع الحريات وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الفصل بين السلطات الثلاث ومن ثم غياب المساءلة والرقابة وعدم

الشفافية وتداول المعلومات مع إنكار حق المواطن في الاختيار الحر لمن يمثله في المجالس البرلمانية ويضيف الكاتب رأياً أو تعريفاً آخر قال به صموئيل هانفتون أن الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة ويقصد بذلك التعريف أن في الدول الشمولية يحتكر حزب واحد العمل السياسي ولا يكون هناك تعددية حزبية حتى وإن وجدت فهي شكلية وغير فاعلة .

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة والمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري. وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان الأخرى في البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في البلدان التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات الرسمية.

وهناك من يري أسباب الفساد وفقالما يلي:

١-**أسباب سياسية** :ويقصد من ذلك غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة .

٢- **أسباب اقتصادية** : ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر .

٣- **أسباب اجتماعية** : آثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدني مستويات التعليم .

٤- أسباب إدارية وتنظيمية تشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها .

ويرى د. كمال المنوفي أن أهم أسباب الفساد هي :

١. غياب الديمقراطية مثل وجود برلمان قوي يستطيع مساءلة الحاكم ورئيس الحكومة والوزراء وأي من إداريي الدولة .

٢. عدم احترام القانون وسيادة مقولة أن الشاطر هو من يستطيع الالتفاف على القانون ، والخاسر هو الذي ينصت للقانون وبالتالي عدم وجود شفافية ولا ثواب أو عقاب .

٣. غياب آلية محاسبة الفاسد والمفسد مما يؤدي إلى الاستبداد فالفساد والاستبداد صنوان وهما وجهان لعملة واحدة .

٤. عدم الخوف من العقاب ما دام المفسد له علاقات كثيرة مع الكثير من أجهزة الدولة حيث المحسوبية لها الدور الأكبر في حمايته من عقاب القانون .

اقتصاد الريعي والفساد السياسي :-

يعرف الريع بأنه ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد فيها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية..والدولة الريعية إذن تعتمد علي دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل..وهناك نمطان للريع :- الدخل المتحقق من موارد طبيعية كالمعادن والثروات الغابية والنفط والغاز(ريع الموارد الطبيعية) . -الدخل المتحقق عن ميزة ترتبط بموقع الدولة الجغرافي وهو ما يسمي بالريع الاستراتيجي وجاء في موسوعة المقاتل (مختارات من المصطلحات الاقتصادية) أن الريع في التعبير الدارج يعني ذلك المبلغ من النقود الذي يدفعه شخص ما نظير استخدام أصل يملكه شخص آخر كالأرض أو تأجير منزل أو مشاهدة فيلم سينمائي .. أما في التحليل الاقتصادي فإن هذا المصطلح يشير إلى الإيرادات التي يكسبها أي عنصر من عناصر الإنتاج المتخصصة التي لا يمكن زيادة أو إنقاص الكمية المعروضة منها في الأسواق وإن أمكن زيادتها أو إنقاصها بمقادير طفيفة جداً ولذا تعرف الموسوعة الريع "بأنه الفائض الذي يؤول إلى عنصر إنتاجي متخصص تكون الكمية المعروضة منه ثابتة" . ... ومن هذا فإن الدولة الريعية "الدولة التي تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع .. ويشير الكاتب إلى أن تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية لم تتفق الآراء بشأنها إلا أنه من المتفق عليه أن غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية أم لا كما أن ظاهرة الريع عامة ليست قصراً على اقتصاد بعينه ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد لآخر .. ويرى الكاتب أن بالدولة الريعية ثمة مظهر مهم وهو ذلك الذي يعبر عن حالة خاصة في الاقتصاد الريعي عندما يؤول الريع أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محددة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على غالبية السكان وحسب الكاتب أن إطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العوائد الريعية الخارجية في الناتج المحلي

الإجمالي..ومن ثم قد تتحول الدولة من ريعية إلي شبه ريعية أو العكس نتيجة الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة

الدين والفساد السياسي

لا علاقة في الأصل بين الدين والفساد السياسي أو غيره من مظاهر الفساد ولكن هناك من يستخدم الدين كغطاء لإضفاء الشرعية على التصرفات غير القانونية واللاأخلاقية للحكام والمشكلة تكمن عادة وعلى الأخص في الدول ذات النظم الشمولية أن يستخدم الدين في تبرير فساد النظم بما يعني التحول من استخدام الدين كطاقة تعبوية تستخدم في إعلاء قيم العدل والمساواة ونبذ الظلم إلى أداه تسير في غير الاتجاه ويبدأ ذلك الخنوع من خلال دور الدين في صناعة الاستبداد ومن ثم الفساد السياسي وقبل الشروع في تبيان العلاقة بين استخدام الدين في تبرير الفساد السياسي فإنه يتعين توضيح مفهوم الدين أولاً ثم كيف يتحول الدين من خلال رجال الدين من دعوة للفضيلة إلى تبرير للفساد ومساندته .

الواقع الحالي والمحددات الرئيسية لمعرفة المستقبل المؤسسات الاهليه وامكانية اداء دورها في مكافحة الفساد :6.

محددات سياسيه

١- المحددات الذاتية : (الفلسطينية) (البيئة الذاتية)

- بالرغم من التركيز الكبير في الآونة الأخيرة على أهمية تفعيل منظمة التحرير إلا أن جميع الدلائل تشير أن المرحلة المقبلة ستشهد تراجع في مكانتها وانخفاض وزنها النوعي (حيث أن هذا المطلوب عالميا وعربيا وفلسطينيا إلى حد ما) . وستحل محلها مؤسسات وشخصيات السلطة الوطنية وهذا سيعكس نفسه على مؤسسات المجتمع المدني حيث سيحدث انهيار لهياكل مؤسسات منظمة التحرير المحسوبة على المجتمع المدني (الاتحادات المهنية والمؤسسات الشبيهة) في الوطن حيث أن قيادات الاتحادات المهنية التي عرفت تاريخيا بأنها شخصيات منظمة التحرير ستجد نفسها في مكان آخر أو منافس على الهياكل المهنية .
- شهود بدايات من انتقال المجتمع الفلسطيني من ديمقراطية الفصائل إلى ديمقراطية الوسائل أي أن الحزب الأكبر سيلجأ إلى وسائل كثيرة تبدو ديمقراطية وترضى شرط بقائه في السلطة وتكون ضمن مقاييس مقبولة عالميا يباركها طالما أنها لا تخالف التوجه السياسي العالمي .

- التخوف من انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع الفلسطيني وبالتالي ازدياد إعداد من انتخب الساخطة سياسيا التي ستبدأ بالتوجه نحو خلق مواقع جديدة لها لتحقيق أو لضمان استمرار وجودهما (مظاهر تأسيس مؤسسات مجتمع مدني من سياسيين ليست لديهم قناعات بمفاهيم المجتمع المدني) .
- ستشهد المرحلة القادمة مرحلة تفريغ للأحزاب لصالح قوى مجتمع مدني أخرى وانحسار العمل السياسي في النقابات والاتحادات لصالح العمل المهني . وعدم وجود سيادة لدولة وعدم قدرة السلطة على تحقيق مشروع سياسي سيخلق نوع من النضوج الأكبر للمجتمع المدني ليستطيع جسر الهوة التي سيخلقها الفشل السياسي الرسمي
- ان عدم وجود سيادة لدولة يعني ان مفهوم المواطنة يحميه التنظيم او الحزب او الجمعية وليس حقوق المواطنة وهذا سيؤدي الى غياب الشرعية المجتمعة للأحزاب مما يؤدي الى انتقال نخبها الى المجتمع المدني في محاولة لكسب شرعية فكرية.
- سيشهد المجتمع المدني مزيد من التحالف المهني وليس الفكري بين مكوناته وهذا مما سيخرج الاحزاب من قدرتها على التأثير في الخيارات المجتمعية.

- ان عدم وجود سيادة لدولة يعني ان مفهوم المواطنة يحميه التنظيم او الحزب او الجمعية وليس حقوق المواطنة وهذا سيؤدي الى غياب الشرعية المجتمعة للأحزاب مما يؤدي الى انتقال نخبها الى المجتمع المدني في محاولة لكسب شرعية فكرية.
- سيشهد المجتمع المدني مزيد من التحالف المهني وليس الفكري بين مكوناته وهذا مما سيخرج الاحزاب من قدرتها على التأثير في الخيارات المجتمعية.

البيئة الدولية:

- ان البيئة الدولية اتجاه المجتمع المدني الرسمي هو مهم من ناحية تشجيع القيم الديمقراطية ولكن لا بد من تكييف المجتمع المدني لكي لا يقف عائق سياسي امام الرغبة الدولية مثلا ماذا هو الموقف الدولي من مجتمع مدني اذا عارض خارطة الطريق.
- ستزيد الاشتراطات السياسية وبإشكال مختلفة على المجتمع المدني الفلسطيني وسوف تبذل جهود كبيرة

لاستبدال قيادات هذا المجتمع من قيادات لها رؤى فكرية الى قيادات مهنية تكنوقراط.

- سيحدث حالة استقطاب كبيرة في المجتمع المدني من حيث التيارات الدينية والتيارات العلمانية وقياد السلطة المركزية وستشهد نمو كبير في تيارات قوى المجتمع المدني الدينية وذلك لاستقلالية التمويل والارتباط السياسي بينها وبين القوى الدينية السياسية.

بيئة الواقع السياسي الذي سيخلق من قبل اسرائيل

ما يدور في الذهن الإسرائيلي هو الحل التوافقي بين العمل والليكود وبتالي سيخرج نظام سياسي فلسطيني لا يمتلك مقومات وطنية وهو عدد كثير من السكان ومساحة قليلة من الأرض وهذا سيخلق هياكل وطنية كبيره . تنشط بيئة الفساد من خلال تعدد المصالح.

المحددات الرئيسية لمحاولة فهم المجتمع المدني في المستقبل المنظور

١. المحدد الأساسي لتقييم المجتمع المدني هو البيئة السياسية والاجتماعية.
٢. المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة ليس هما اللاعبان الوحيدان في تكوين مكونات المجتمع
٣. التوقف عند محطات معينة في تاريخ المجتمع المدني الفلسطيني لا يلغي ضرورة التفكير في ما بين هذه المحطات
٤. يجب السؤال دائما هل نحن مجتمع ام غير ذلك (ليست بالتعريف السوسيولوجي) بل اننا في قيمنا ما زلنا مستوفين بالعائلة والحزب والمؤسسة. وليس بالمجتمع

الخاتمة : بقي القول ان الوظيفة المستقبلية لمجتمع مدني في ظل السلطة الوطنية هي ان الأنظمة التي تشبه السلطة الوطنية هي تما ماً كالدب القطبي لا تنفع المداعبة والملاحظة بل الوخز المستمر لكي تنهض مع مجتمعها اوتترك جلدها وتمضي

٧.النتائج

يمكن استخلاص النتائج الأساسية التالية بان دور المؤسسات الاهليه :

التوعية	تصميم برامج خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهرة ومخاطرة وأثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته	
	تصميم برامج خاصة لآليات تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى المتعلقة بجرائم الفساد	
الرقابة	تطوير آليات الرقابة الوقائية	
	تطوير آليات الرقابة اللاحقة	
المتابعة	متابعة التقارير والبلاغات والشكاوى الخاصة بجرائم الفساد	
	متابعة نتائج التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد لدى الجهات المعنية	
	متابعة الإجراءات والتدابير الخاصة باسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد	
المشورة	المشورة في رسم السياسات	
	المشورة في تنفيذ الخطط	
	المشورة في تصميم البرامج	
مراجعة التشريعات والتقارير	المشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد	
	المشاركة في دراسة وتقييم وضع اليمن في التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد	
دعم قواعد البيانات والمعلومات	رفد قواعد بيانات الهيئة بالمعلومات والبيانات الخاصة بمظاهر الفساد	
	تبادل المعلومات بشأن قضايا الفساد ذات الأهمية الوطنية	
	تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على البيانات والمعلومات ذات الصلة بقضايا الفساد	
بناء قدرات منظمات المجتمع المدني	الدعم المؤسسي	
	الدعم الفني	

١.٨ التوصيات

١. لا يمكن أن تؤدي المؤسسات الأهلية لدورها في مكافحة الفساد بمعزل عن نظام سياسي قوي ديمقراطي شفاف، وأحزاب سياسية فاعلة متطورة

بشكل مستمر لها برامج واضحة

٢. المؤسسات الأهلية مكون أساسي من المجتمع وقد يكون عاملا مشجعا على الفساد أو كابحا له
٣. المؤسسات الأهلية لها دور كبير في اصلاح التشريعات والقوانين ورفع الوعي لدى المواطنين
٤. المؤسسات الأهلية آلية فاعلة لارساء ثقافة أعمال القانون وخلق بيئة النزاهة

الخاتمة : بقي القول ان الوظيفة المستقبلية لمجتمع مدني في ظل السلطة الوطنية هي ان الأنظمة التي تشبه السلطة الوطنية هي تما ماً كالدب القطبي لا تنفع المداعبة والملاحظة بل الوخز المستمر لكي نترك هذه الأنظمة جلدها وتمضي او تنتهي بشكل حيوي.

المراجع

- التميمي ،عبد الرحمن "مستقبل المجتمع المدني الفلسطيني :ورقه قدمت لمؤتمر لمؤسسة مواطن ٢٠٠٩
- فقيرة جلال ابراهيم "نحو شراكة فاعلة وايجابية مع المجتمع المدني لمكافحة الفساد "ورقه مقدمه الى للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مع منظمات المجتمع المدني .اليمن. (٢٠٠٨)
- غزو محمد عبد القادر . الفساد السياسي والإداري وطرق استعادة الأموال المهربة . الحوار المتمدن (٢٠١١/٤/١)
- ابو رمضان،محسن "دور المؤسسات الاهليه في التنميه " مقال منشور : الحوار المتمدن ٢٠١٢
- فوده،سالم " المجتمع المدني والفساد :الحوار المتمدن عدد٢٧٤١ . .٢٠٠٩.
- عطوان خضر "دور المؤسسات الاهليه في مكافحة الفساد :جامعة النهرين . ٢٠٠٧